

# مَرْسُومُ السُّلْطَانِ قَايْتَبَايَ الْخَاصُّ بِكِتَابِ السِّرِّ وَالْقَضَاةِ وَالصَّادِرِ فِي شَهْرِ شَوَّالِ ٨٧٤ هـ لِلنُّوْرِ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيِّدِ وَتَلَّج

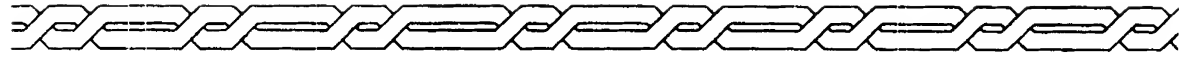
على أحد أعمدة الجامع العتيق بمدينة حماه نقش المرسوم الذي أصدره السلطان المملوكي قايتباي في شهر شوال سنة ٨٧٤ هـ الى كفال الممالك الاسلامية (أي نواب النيابات في الدولة المملوكية) وقضاة قضائهما من المذاهب الأربعة بإبطال ما كان يتخذ كتاب السر بالديار المصرية على مناصب الحكم والقضاء وعزل من يرتشي من القضاة على شيء من الأحكام الشرعية . وقد صدر هذا المرسوم - كما جاء في آخره - بسفارة المقر الزيني ابن مزهر صاحب ديوان الانشاء بالديار المصرية وقتذاك .

يعالج موضوع تفشي الرشوة بين القضاة ونوابهم في مصر والشام ، ويعطي صورة واضحة عما وصل إليه الحكم والقضاء والمجتمع في الدولة المملوكية ، وبخاصة في القرن التاسع الهجري ، من فساد استشرى واستعصى علاجه ، وأدى إلى تصدع الدولة وانهارها فيما بعد عندما تعرضت للهزيمة العسكرية على يد الأتراك العثمانيين على الرغم من البسالة التي أبدأها المماليك وعلى رأسهم السلطان قانصوه الغوري في محاربتهم في موقعة مرج دابق .

وعلى الرغم من هذه الأهمية الكبرى لهذا المرسوم فإن أحداً من المؤرخين لم يتصد حتى الآن لدراسته وشرح مضمونه . ربما كان ذلك

وقد نشر هذا المرسوم في المجلد الذي خصصه فان برشم وزميله أوبنهايم للنقوش الأثرية التي عثروا عليها أثناء الرحلة التي قاما بها سوياً في سورية والعراق وآسيا الصغرى والتي نشرت في عام ١٩٠٩ م<sup>(١)</sup> . ولم تسقط من نقش الجامع العتيق بحماه هذا سوى أربع كلمات من مقدمة المرسوم ومن المرجح أنها البسملة ، وأربع كلمات أخرى بعد اسم السلطان ومن المرجح أيضاً أنها لا تعدو أن تكون إما ألقاب السلطان أو أسماء له حسبما جرى العرف في كتابة المراسيم المملوكية . ومن ثم فإن هذه الكلمات التي سقطت من النقش لا تمس جوهر المرسوم . وهذا المرسوم - كما سيتضح لنا من مضمونه -

(١) VAN BERCHEM - OPPENHEIM : Inschriften aus Syrien , Mesopotamien and Klein - asien , in Beiträge zur assyriologie , vol . VII , leipzig 1909 , No 27 , PL . IV .



لأنه هذه الظاهرة العامة التي يتحدث عنها المرسوم يحتاج فهمها إلى دراسة دقيقة لأحوال القضاء والمجتمع المصري والشامي في العصر المملوكي، وبالذات في الفترة الثانية منه، أي في عصر المماليك الجراكسة، وربما كان ذلك أيضاً بسبب ما ورد في هذا المرسوم عما كان يتخذه كتاب السر بالديار المصرية من رشوة على مناصب الحكم والقضاء؛ وهي إشارة تتطلب فهمها دراسة العلاقة بين كتاب السر والقضاة لنعرف السبب الذي جعل كتاب السر يفرضون على القضاة بذل المال لهم مقابل توليهم مناصب القضاء.

ونحن في دراستنا لهذا المرسوم نحاول إعطاء صورة واضحة عن وظيفة كتابة السر والقضاء في الدولة المملوكية لكي تتضح لنا من خلالها أحوال الدولة والمجتمع المصري والشامي في ذلك العصر. وإلى القارئ نص هذا المرسوم موضوع الدراسة:

[ ... .. في شوال سنة ثمانمائة وأربعة وسبعين وردت المراسيم الشريفة من حضرة مولانا السلطان قايتباي ... .. إلى كل واقف عليه من كفال الممالك الإسلامية وقضاة قضائها ذوي المذاهب الأربع بإبطال ما كان اتخذته كتاب السر بالديار المصرية على مناصب الحكم والقضاء وعزل من يرتشي

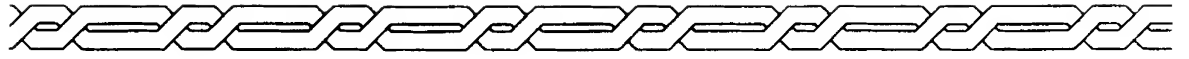
على شيء من الأحكام الشرعية وأن أحداً منهم لا يتعاطى على الأحكام رشوة لا من نوابهم بالمعاملات ولا بأخذ رشوة على ولاية أحد منهم ولا مرتباً شهرياً ولا سواه ولا جعالة على أحكام ولا يلتبس أحد منهم شيئاً من ذلك الطريق ومن اعتمد ذلك كان معزولاً من وظيفة القضاء ولا يحل له بعد ذلك تعاطي الأحكام الشرعية ولا العقود الحكمية وكان ذلك بسفارة المقر الشريف الزيني بن مزهر الشافعي صاحب ديوان الانشاء الشريف بالديار المصرية. ]

والمقصود بكفال الممالك الإسلامية نواب الممالك أو النيابات التي كانت تتكون منها الدولة المملوكية وهي تسع: الشامية (أي نيابة دمشق)، والكركية (أي نيابة الكرك)، والحلبية (أي نيابة حلب)، والطرابلسية (أي نيابة طرابلس)، والحماوية (أي نيابة حماه)، والصفدية (أي نيابة صفد)، والغزاوية (أي نيابة غزة)، ومملكة ملطية (أي نيابة ملطية)، والاسكندرانية (أي نيابة الاسكندرية)<sup>(١)</sup>، أي أن المرسوم بمثابة مرسوم عام صادر إلى جميع النواب وإلى جميع قضاة القضاء الأربع في جميع النيابات بالدولة المملوكية في مصر والشام.

وكتاب السر هو أحد الألقاب التي عرف بها صاحب ديوان الانشاء<sup>(٢)</sup>. وهو لقب قديم يرجع تاريخ نشأته إلى عهد الرسول، صلى الله

(١) خليل بن شاهين الظاهري: زينة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، ص ١٣١-١٣٥.

(٢) الألقاب الأخرى التي عرف بها صاحب ديوان الانشاء هي: صاحب ديوان الرسائل، وصاحب ديوان المكاتبات. انظر: صبح الأعشى، الجزء الأول، ص ٩٠-٩٣.



وظيفته كتابة السّر من الوظائف التي استحدثت في بداية العصر المملوكي .

ويتضح لنا صحة هذا الرأي الأخير إذا ما استعرضنا تاريخ استخدام هذا اللقب في الفترات السابقة على العصر المملوكي . فاللقب ترجع نشأته إلى عهد الرسول، صلى الله عليه وسلم، إذ يروى عن زيد بن ثابت قول الرسول له: تأتيني كتب لا أحب أن يقرأها كل أحد، فهل تستطيع أن تعلم كتاب العبرانية، أو قال السريانية؟ فقال: نعم . قال: فتعلّمها في سبع عشرة ليلة . غير أنّ اللقب وإن كانت نشأته ترجع إلى هذه الفترة المتقدمة من تاريخ الاسلام إلا أنه لم يطلق على صاحب ديوان الانشاء إلا في العصر العباسي . فخلال الفترة الممتدة من قيام الدولة العباسية حتى بداية حكم السلاجقة كان صاحب ديوان الانشاء يطلق عليه تارة رئيس ديوان الانشاء، وتارة أخرى كاتب السّر . وفي الفترة التالية من حياة الدولة العباسية أصبح ديوان الانشاء يعرف بديوان الطغرا، وأصبح متوليّه يعرف بالطغرائي<sup>(١)</sup> .

وإذا ما انتقلنا إلى مصر الاسلامية، وبخاصة منذ بداية العصر الفاطمي، نجد أن اللقب الذي شاع اطلاقه على من كان يتولى صحابة ديوان الانشاء هو صاحب الدّست الشريف أو كاتب الدّست الشريف<sup>(٢)</sup> . غير أن لقب كاتب

عليه وسلم، كما عرف به صاحب ديوان الانشاء من حين لآخر على امتداد تاريخ الدولة الاسلامية عامة، وعلى امتداد الدول التي تعاقبت في حكم مصر الاسلامية خاصة .

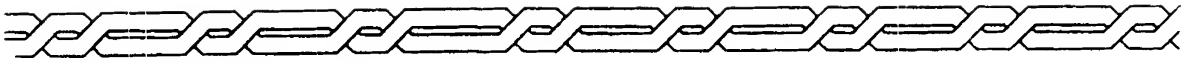
غير أنه في بداية العصر المملوكي - وعلى وجه التخصيص - منذ بداية عهد السلطان المنصور قلاوون أصبح ذلك اللقب هو الذي يعرف به بصفة دائمة صاحب ديوان الانشاء بالديار المصرية، ومن ثم شاع استخدامه على السنة الخاصة والعامة . ولذلك وقر في الأذهان أن هذا اللقب من الألقاب التي ترجع نشأتها إلى هذه الفترة من تاريخ مصر الاسلامية .

وليس الأمر قاصراً على مجرد شيوع ذلك اللقب في العصر المملوكي، وإنما تعدّاه إلى الناحية الموضوعية التي تطوّرت مع تطوّر نظم الحكم مع بداية الدولة المملوكية وعلى طول امتدادها . فقد شمل ذلك التطور - فيما شمله - وظيفة صحابة ديوان الانشاء سواء من حيث رتبة متوليّها بين أصحاب الوظائف الديوانية الأخرى بالدولة، أو من حيث الاختصاصات العديدة والهامة التي أصبحت موكولة إليه . وبذلك اكتسب اللقب مدلولاً جديداً في العصر المملوكي، وهذا مما حدا بأحد مؤرخي مصر الاسلامية إلى القول بأن اللقب جديد وأن

(١) انظر المقرئبي: الخطط، طبعة بولاق، ج ٢، ص ٢٢٦ (الطغرا لفظة فارسية، وهي الطرة التي كانت توضع في أعلا الكتاب وتتضمن القاب الملك، وكانت تقوم مقام خطه بيده على المناشير والكتب ويستغنى بها عن علامته).

(٢) من معاني الدّست مرتبة جلوس الخليفة أو السلطان أو الأمير، وهو المعنى الذي نحن بصدده - انظر:

- المقرئبي: السلوك، طبعة الدكتور زيادة، ج ١، ص ١٩٧، حاشية رقم ١ - الفلقشندي: صبح الأعشى، ج ١، ص ١٣٧ .



السُّر كان يطلق من حين لآخر في ذلك العصر على صاحب ديوان الانشاء وبخاصة عندما كان يستقل في شؤون ديوانه عن الوزير<sup>(١)</sup>، وكان الأصل في ديوان الانشاء أن مرجعه إلى الوزير<sup>(٢)</sup>. وأما في العصر الأيوبي فلا نستطيع أن نتبين مما ذكرته المصادر عن ديوان الانشاء صفة صاحبه أو اللقب الذي كان يتلقب به<sup>(٣)</sup>. إلا أن المؤرخين يجمعون على أن فخر الدين بن لقمان هو الذي كان يتولى صحابة ديوان الانشاء خلفاً لبهاء الدين زهير، وأنه ظل بها إلى أن صرف عنها في أوائل عهد السلطان المملوكي المنصور قلاوون بالقاضي فتح الدين ابن عبد الظاهر الذي كان أول من تلقب بلقب كاتب السُّر في الدولة المملوكية<sup>(٤)</sup>.

وينبغي ابن تغري بردي من هؤلاء المؤرخين ليدل لنا على أن القاضي فتح الدين ابن عبد الظاهر هو أول كاتب سر في الدولة التركية (الدولة المملوكية) أو فيما سبق (من الدول) وأن كتابة السُّر وظيفة جديدة ترجع نشأتها إلى تاريخ تعيين القاضي فتح الدين لها في أوائل عهد المنصور قلاوون. ففي هذا الصدد يقول:

«وهو أول كاتب سر في الدولة التركية وغيرها، وإنما كانت هذه الوظيفة من ضمن الوزارة والوزير أو المتصرف في الديوان، وتحت يده جماعة من الكتاب الموقعين، وفيهم رجل كبير كئائب كاتب السُّر الآن، سمي في الآخر صاحب ديوان الانشاء. ومن الناس من قال: ان هذه الوظيفة قديمة، واستدل بقول صاحب صبح الأعشى وغيره<sup>(٥)</sup> عمن كتب للنبي، صلى الله عليه وسلم، ومن بعده. ورد على من قال ذلك جماعة أخرى وقالوا: ليس في ذكر من كتب للنبي، صلى الله عليه وسلم، وغيره من الخلفاء دلالة على وظيفة كتابة السُّر، وإنما هو دليل لكل كاتب كتب لملك أو سلطان أو غيرهما كائناً من كان. فكل كاتب كتب عند رجل يقول: هو أنا ذاك الكاتب، وإذا الأمر احتمل واحتمل سقط الاحتجاج به. ومن قائل أن هذه الوظيفة ما أحدثها إلا الملك المنصور قلاوون فهو الأصح»<sup>(٦)</sup>.

ثم يعود بعد ذلك ببضع صفحات لشرح الظروف التي دعت المنصور قلاوون إلى إحداث هذه الوظيفة وتعيين القاضي فتح الدين بن عبد

(١) الفلقشندي: صبح الأعشى ج ١، ص ٩٥

(٢) الجهشباري: الوزراء والكتاب، طبعة الحلبي، ص ٢٦٦ - ٢٦٧.

(٣) الفلقشندي: صبح الأعشى، ج ١، ص ٩٦ - ٩٧.

(٤) انظر: الفلقشندي: نفس المصدر والجزء، ص ٩٧.

- المقرئ: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٦٨٢

- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة طبعة دار الكتب، ج ٧ ص ٣٣٨، ج ٨، ص ٥٠ - ٥١

- السيوطي: حسن المحاضرة، ج ١، ص ١٧٤

(٥) الفلقشندي: نفس المصدر والجزء، ص ٨٩ - المقرئ: الخطوط، ج ٢، ص ٢٢٦

(٦) النجوم الزاهرة، طبعة دار الكتب، ج ٧، ص ٢٩٣

ليتولّى تنفيذ المكاتبات الخاصة بها، وأما الآن فكاتب السر هو الذي يقوم بقراءة القصص والكتب على السلطان وهو الذي يتلقى المرسوم منه شفاهاً.

ولذلك عرف كاتب السر عند العامة باسم كاتم السر، وهي تسمية صحيحة كما يقول القلقشندي اما لأنه يكتُم سر الملك، أو من باب ابدال الباء بالميم على لغة ربعة<sup>(٤)</sup>.

وما لبثت أن ازدادت أهمية وظيفة كتابة السر على امتداد تاريخ الدولة المملوكية، فسترى كيف ازدادت اختصاصات كاتب السر شيئاً فشيئاً وكيف ارتفعت رتبته حتى تقدمت رتبة الوزير وأصبحت الأولى بين أرباب الوظائف الديوانية بالدولة. بل سرى كيف فاق نفوذه نفوذ أكبر الأمراء من مقدمي الألو ف أصحاب الوظائف الكبرى بالحضرة السلطانية، وأصبح وبخاصة إذا كان ذا حظوة لدى السلطان أعظم أهل الدولة وصاحب الحل والعقد بها.

فإذا ما تتبعنا خطوات تطوير نظم الحكم المملوكية لوجدنا أن أولى هذه الخطوات هي التي اتخذها الظاهر بيبرس بإنشائه وظيفة نيابة السلطنة. وبمقتضى ذلك الوضع تقدمت النيابة على الوزارة، أو على حد قول المعاصرين تأخّرت الوزارة وانحطّت بنياية السلطنة<sup>(٥)</sup>.

الظاهر بها، ومفاد القصة التي يرويها في هذا الصدد هو أنه ينبغي أن يكون للملك كاتب سر يتلقى المرسوم منه شفاهاً<sup>(١)</sup>.

ولم يقتصر الأمر على عدم استتباع كتابة السر للوزير، وإنما تعداها إلى أن أصبح كاتب السر هو المتقدم على الوزير في قراءة الكتب في حضرة السلطان لأن القاضي فتح الدين بن عبد الظاهر نجح في أن يكتسب ثقة المنصور قلاوون<sup>(٢)</sup>. وفي عهد الأشرف خليل بن قلاوون تأكّد استقلال كاتب السر عن الوزير في مباشرة اختصاصاته، وعلى رأسها ما يتولّى كتابته عن السلطان حتى لا يطلع على أسرار السلطان أحد غيره<sup>(٣)</sup>.

وهكذا يتضح لنا ما يقصده ابن تغري بردي من قوله أن كتابة السر وظيفة جديدة أحدثها المنصور قلاوون، وأن القاضي فتح الدين بن عبد الظاهر هو أول كاتب سر في الدولة المملوكية وفي غيرها. فمن قبل كان صاحب ديوان الانشاء مرجعه إلى الوزير، فالوزير هو الذي كان يقوم بقراءة القصص على السلطان ويوقع عليها بما يراه السلطان في شأنها، ثم يترك أمر تنفيذ ذلك إلى صاحب ديوان الانشاء. والوزير هو الذي كان يتلقّى الأمور عن الخلفاء والسلاطين ثم ينقلها إلى صاحب ديوان الانشاء

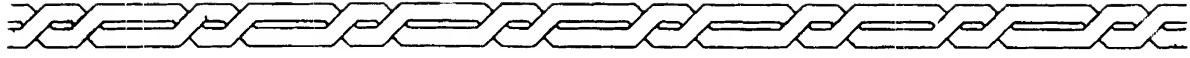
(١) المصدر السابق ج ٧، ص ٣٣٢ - ٣٣٣ - السيوطي: حسن المحاضرة، ج ٢، ص ٩٨، ١٧٤

(٢) ابن تغري بردي: المصدر السابق، ج ٧، ص ٣٣٣ - ٣٣٤ - السيوطي: المصدر السابق، ج ٢، ص ١٧٤

(٣) المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٣٢٤ - ابن تغري بردي: نفس المصدر والجزء، ص ٣٣٤.

(٤) صبح الأعشى، ج ١، ص ١٠٤

(٥) المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣ - الخالدي: المقصد الرفيع الهادي لديوان الانشاء، ورقة ١٢٥ أ.



وناظر الدولة - آلت إليه اختصاصات الوزير المالية، فهو الذي أصبح يقوم بتحصيل الأموال وصرفها في النفقات والكلف. ولما أعيدت الوزارة فيما بعد اقتصرت اختصاصات الوزير على هذه الناحية المالية فقط، وأصبحت رتبة ناظر المال تلي رتبة الوزير<sup>(٢)</sup>.

وناظر الخاص أصبح له التكلم على جميع الخواص الشريفة وجهاتها، وأصبح ديوان الخواص الشريفة من أجل الدواوين وأعلاها، وتتبعه جهات عديدة يقوم ناظر الخاص بالاشراف على جمع الأموال منها وانفاقها في أمور معينة عددها لنا الكتاب، وموجز القول فقد آل إلى ناظر الخاص مكانة الوزير لقربه من السلطان<sup>(٣)</sup>.

وأما كاتب السّر فانه أصبح - على قول المقريري - يوقع في دار العدل ما كان يوقع فيه الوزير بمشاورة واستقلال<sup>(٤)</sup>. وفي موضع آخر من خطه يزيد الأمر ايضاحاً بقوله:

وكان موضوع كتابة السّر في الدولة التركية (المملوكية) على ما استقر عليه الأمر في أيام الناصر محمد بن قلاوون أنه لمتوليها المسمى بكاتب السّر، وبصاحب ديوان الانشاء - ومن الناس من يقول ناظر ديوان الانشاء - قراءة الكتب الواردة على السلطان وكتابة أجوبتها إما

ذلك ان معظم اختصاصات الوزير انتقلت إلى نائب السلطان، فهو الذي كان يقوم مقام السلطان أثناء غيابه كما كان السلطان يراجعه في أمور الجند والمال والبريد وترتيب الوظائف الا ما كان منها خاصاً بالوظائف الكبرى كالوزارة والقضاء وكتابة السّر وتعيين الأمراء<sup>(١)</sup>.

هذا وقد تعرّضت الوزارة لهزة أخرى في عهد المنصور قلاوون وعهد ابنه الأشرف خليل كما سبق ان ذكرنا. فقد انفرد كاتب السّر دون الوزير بقراءة القصص والكتب الواردة في حضرة السلطان وكتابة المكاتبات التي تصدر عن السلطان واختصاصه دونه بأسرار السلطان وأسرار الدولة.

وفي سنة ٧٣٧ هـ قام الناصر محمد بن قلاوون باصلاح اداري هام ترتب عليه ازدياد اختصاصات كاتب السّر وبالتالي ازدياد أهميته وخطورة منصبه. ففي هذا العام ألغى الناصر محمد وظيفة نائب السلطنة ووظيفة الوزارة، وأنشأ بدلاً منها وظيفة جديدة هي وظيفة ناظر الخاص. وأما ما كان للوزير من اختصاصات فقد وزع بين أصحاب الوظائف الثلاث التالية: ناظر المال، وناظر الخاص، وكاتب السّر.

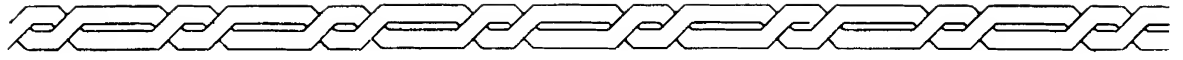
فناظر المال - الذي عرف أيضاً بناظر النظار

(١) المقريري: نفس المصدر والجزء، ص ٢١٤ - ٢١٥

(٢) المقريري: نفس المصدر والجزء، ص ٢٢٤

(٣) نفس المصدر السابق والجزء، ص ٢٢٧ - خليل بن شاهين، ص ١٠٧ - ١٠٨ - الخالدي: المقصد الرفيع، ورقة ١٢٥ ب، ١٢٦ أ.

(٤) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٣



بخطه أو بخط كتاب الدُّسْت أو كتاب الدَّرَج<sup>(١)</sup> بحسب الحال. وله تفسير الأجوبة بعد أخذ علامة السلطان عليها، وله تصريح المراسيم وروداً وصدوراً، وله الجلوس بين يدي السلطان بدار العدل لقراءة القصص والتوقيع عليها بخطه في المجلس، فصار يوقع فيما كان يوقع عليه بقلم الوزارة، وصار إليه التحدث في مجلس السلطان عند عقد المشورة وعند عقد اجتماع الحكام لفصل أمر مهم. وله التوسط بين الأمراء والسلطان فيما يندب إليه عند الاختلاف أو التدبير. وإليه ترجع أمور القضاة ومشايخ العلم ونحوهم في سائر المملكة مصرًا وشامًا، فيمضي من أمورهم ما أحبه ويشاور السلطان فيما لا بدّ من مشورته فيه . . . . .

عن حسن سفارته نائب الشام فمن دونه<sup>(٢)</sup>. لقد كان الدوادار (ومعناه حامل الدواة أو الموكل بدواة السلطان) حتى عهد الناصر محمد ابن قلاوون، بل حتى عهد الناصر حسن<sup>(٣)</sup> بمنزلة صاحب البريد في الزمن الأول بالنسبة لصاحب ديوان الانشاء. وفي عهد الناصر حسن أصبح الدوادار الكبير أحد أمراء المدائن وما لبثت أن ازدادات مكانته واتسعت اختصاصاته في الفتن التالية حتى أصبح في أوائل القرن التاسع الهجري أحد أصحاب الوظائف الكبرى من أرباب السيوف بالحضرة السلطانية. ويحمل لنا المؤرخون اختصاصات الدوادار الكبير<sup>(٤)</sup>، كما تحدت آخر الأمر، على النحو التالي:

وصار متولي رتبة كتابة السّر أعظم أهل الدولة. إلا أنه في الدولة التركية يكون معه من الأمراء واحد يقال له الدوادار منزلته منزلة صاحب البريد في الزمن الأول، ومنزلة كاتب السّر منزلة صاحب ديوان الانشاء إلا أنه يتميز بالتوقيع على القصص تارة بمراجعة السلطان وتارة بغير مراجعة. ولذلك احتاج إليه سائر أهل الدولة من أرباب السيوف والأقلام ولا يستغنى

الدوادار الكبير هو الذي يبلغ الرسالة وعامة الأمور عن السلطان، ويقدم القصص ويناول العلامة، ويشاور على من يحضر إلى سلطانه وعلى الأمور المهمة. وكان يكتب على القصص اشارته بالاقطاعات مثل كتابة ناظر الجيش عليها بالكشف، وكان يخرج التوقييع والمراسيم بالوظائف الجليلة ويعلّق الرسالة لاستخراج الأمثلة بما يراه، ويتحدّث على الاقطاعات

(١) كتاب الدُّسْت هم طبقة الكتاب التي تلي كاتب السر كانوا يعرفون بالموقعين أو بكتّاب الإنشاء، فهم الذين كانوا يتولون مهمة الانشاء. وأما كتاب الدَّرَج فقد كانوا يلون طبقة كتاب الدُّسْت، وكانت مهمتهم نسخ المكاتبات، وقد عرفوا بذلك لغالب كتابتهم في دَرَج الورق الخزائني وهو الورق المستطيل

المركب من عدة أوصال - انظر في هذا الصدد: صبح الأعشى، ج ١، ص ١٣٨ - المقصد الرفيع، ورقة ١١٠

(٢) الخطط، ج ٢، ص ٢٢٦ - ٢٢٧. كان نائب الشام - أي نائب دمشق - بعد أن الغيت وظيفة نيابة السلطنة هو الذي يلي السلطان في الرتبة.

(٣) تولى الناصر حسن السلطنة للمرة الأولى من سنة ٧٤٨ حتى سنة ٧٥٢ هـ، وللمرة الثانية من سنة ٧٥٥ حتى سنة ٧٦٢ هـ.

(٤) لقد صاحب ازدياد منزلة الدوادار- الكبير ازدياد عدد اتباعه من الدوادارية الذين كانوا يعاونونه في تنفيذ مهامه. وقد بلغ عددهم في عهد الناصر فرج نحو ثمانين دواداراً انظر ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا، ج ٦، ص ٤٢٩ - ٤٣٠.

المثيين من أصحاب الوظائف الكبرى في الدولة، وهو بتلك الصفة يعتبر أحد الأمراء المنافسين للسلطان والمتطلعين إلى عرش السلطنة.

وقد اكتسبت وظيفة الدوادارية الكبرى هذه الأهمية وهذه الخطورة ممثلة في شخص الأمير يونس الدوادار الظاهري في بداية سلطنة الظاهر برقوق، إذ أنه كان من أكثر الأمراء تمكناً من السلطان<sup>(٤)</sup>.

وشاءت المقادير أن ينافسه في هذه الخطوة كاتب السرّ أوحده الدين عبد الواحد الحنفي الذي عينه الظاهر برقوق بعد عدة أيام من توليه عرش السلطنة خلفاً لكاتب السرّ بدر الدين محمد بن فضل الله. فقد اتصلت حياة أوحده الدين بحياة برفوق عندما كان موقعاً للحكم<sup>(٥)</sup> في أيام السلطان الأشرف شعبان بن حسين، وكان برقوق وقتها أحد الأمراء الصغار وعرضت له قضية أمامه تختص بارث أمير مات دون أن يترك ولداً وادّعى برقوق أنه من بني عمومته. وقد مكثه أوحده الدين من اثبات قرابته للمتوفى وحكم له بحقه في هذا الإرث، ومن وقتها أخذت الصلة تتوثق بينهما. فلما قتل الأشرف شعبان بن حسين في شهر ربيع الآخر سنة ٧٧٩هـ

والرزق وعلى الأحباس<sup>(١)</sup>.

ويمكن القول أن الدوادار الكبير كان بمثابة الأمين العام التنفيذي executive secretary لمقر السلطنة. فعن طريقه كان السلطان يحاط علماً بكل ما يجري في دولته، وهو الذي يناط إليه مهمة تنفيذ كل ما يصدر عن السلطان ويشير به<sup>(٢)</sup>. ولذلك كانت رتبة الدوادار الكبير أعلى من رتبة كاتب السرّ، بل إن كاتب السرّ - على قول ابن خلدون - كان مرؤساً له وتابعاً له، أو على قول المقريري كان منتمياً إليه<sup>(٣)</sup>.

فالدوادار الكبير كان يستمد سلطاته على كاتب السرّ من إشرافه على البريد. فعن طريق أحد البريدية يبلغ الدوادار الكبير الرسالة من السلطان إلى كاتب السرّ، وهو أول من يطلع على ما يحمله البريدية من رسائل أو ما يحمله الحمام الرسائي من بطائق فيقرر فيه ما يراه أو يقوم بابلاغه إلى السلطان - إذا اقتضى الأمر ذلك - فيأمر فيه بما يراه.

وما من شك أن سلطات الدوادار الكبير واختصاصاته هذه كانت تكتسب طابعاً أقوى إذا ما كان ذا حظوة لدى السلطان أو أثيراً لديه. بل إن الأمر على هذه الصورة يعتبر على جانب كبير من الخطورة لأن الدوادار الكبير هو أحد أمراء

(١) الخالدي: المقصد الرفيع، ورقة ١٢٥ أ

(٢) W. POPPER: Egypt and Syria under the Circassian Sultans (1382 - 1468. A. D.), California, 1955, p. 92, note 6.

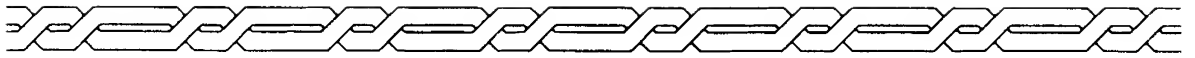
(٣) GAUDEFROY « DEMOMBYNES: La Syrie à l'époque, des Mamlouks, Paris 1923, p. L XII « LXIII.

(٤) حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ٢، ص ٥٢١.

(٥) المقريري: الخطط، ج ٢، ص ٧٧.

(٥) عن موقعي الأحكام انظر بعد.





ونجح برقوق في أن يلعب في الفتن التي أعقبت ذلك دوراً هاماً رفعه إلى مرتبة الأمير آخورية الكبرى<sup>(١)</sup> أراد برقوق أن يرد الصنيع إلى أوحد الدين فأقامه موقِعاً له.

وما زال برقوق يزداد قوة حتى أنيطت به أمور المملكة كلها، فصار أوحد الدين صاحب الحل والعقد وأصبح هو المتصرف في شؤون كتابة السّر. وما ان تولى برقوق عرش السلطنة في شهر رمضان سنة ٧٨٤ هـ حتى بادر بعد بضعة أيام إلى تعيين أوحد الدين كاتباً للسّر عوضاً عن بدر الدين محمد بن فضل الله، فباشر - كما يقول المقرئ - كتابة السّر على القالب الجائر وضبط الأمور أحسن ضبط وعكف سائر الناس على بابه لتمكنه من سلطانه.

ومن ثمّ كان لا بد أن يحدث صراع خفي بين كاتب السّر أوحد الدين والدوادار الكبير يونس الظاهري حول الاشراف على البريد لكي ينفرد أحدهما بالمكانة الأولى لدى السلطان ويصبح صاحب السلطة الذي لا ينازعه أحد. وفي هذا الصراع كان الانتصار لأوحد الدين ؛ فقد استطاع بمهارته السياسية أن يثير شكوك السلطان برقوق شيئاً فشيئاً من الأمير يونس

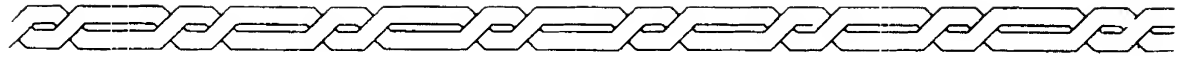
الدوادار . فأسرّ إلى السلطان بأنه يرسم بكتابة مهمات الدولة وأسرار المملكة إلى أمراء الشام وغيرهم ، وأنه يريد منه أن يطلعه على مهمات السلطان وأسراره، وأنه لا يستطيع دفعه عن ذلك لأن طائفة البريدية في خدمته. وإذا اقتضت آراء السلطان تفسير أحد من البريدية في مهمة يحتاج كاتب السّر الى استدعائه من خدمة الدوادار الكبير، فإذا التمس منه أن يخبره بالمعنى الذي يتوجه فيه البريدية فإنه لا يستطيع اعلامه بذلك، وفي نفس الوقت لا يأمن على نفسه ان تكم الأمر عنه.

وعلى هذا النحو نجح أوحد الدين في أن يثير مخاوف السلطان من اشراف الدوادار الكبير على البريد وأن يجعله آخر الأمر يأمر بأن يكون الاشراف على البريد من اختصاص كاتب السّر وأن يكون البريدية في خدمته. وهكذا أصبح أوحد الدين المتصرف وحده في أمور الدولة مع سلطانه، وانفرد بالكلمة وخضع له الخاص والعام<sup>(٢)</sup>.

ومنذ ذلك الوقت استقر الأمر على أن أوراق البريد لا يكتبها أحد الا كاتب السّر بيده، أو يكتبها نائبه إذا كان متغيّباً، وذلك عندما تبرز المراسيم السلطانية بتوجيه أحد من البريدية في

(١) الأمين هو اسم مركب من كلمة «أمير» العربية وكلمة «آخور» الفارسية، ومعناها المعلق. وكان هذا الاسم يطلق على القائم على أمر الدواب من خيل وبغال وأبل وغيرها في الاصطبلات السلطانية. وقد انتقلت هذه الوظيفة من الأيوبيين الى المماليك حيث صار ترتيب الوظيفة السادسة بين الوظائف العسكرية الكبرى في الدولة المملوكية وصارت تسند عادة الى أمير مائة مقدم الف (انظر عن الأمير آخور وعن مهامه حسن الباشا: الفنون الإسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج ١، طبعة القاهرة ١٩٦٥ م، ص ١٧٤ - ١٨١)

(٢) نفس المصدر السابق والجزء، ص ٧٧ - ٧٨. WIET : Les secretares de la chancellerie en egypte sous les sultans sircassiens , Parix.



مهم شريف<sup>(١)</sup>. وكانت اوراق البريد قبل ذلك يكتبها اما الدوادار الكبير أو نائب السلطنة ان كان ثمة نائب للسلطنة<sup>(٢)</sup>.

ولذلك فان القلقشندي والمقريزي والخالدي في حديثهم عن اختصاصات كاتب السر ذكروا من بينها النظر في أمر البريد ومتعلقاته، والنظر في أمر ابراج الحمام الرسائي ومتعلقاته<sup>(٣)</sup>.

ولم يقدر لأوحد الدين البقاء مدة طويلة في كتابة السر، اذ توفي بعد عامين من توليه إياها وخلفه في كتابة السر بقية سنوات سلطنة الظاهر برقوق بدر الدين محمد بن فضل الله (للمرة الثانية) وعلاء الدين علي الكركي، وبدر الدين محمد بن فضل الله (للمرة الثالثة)، وبدر الدين محمود الكلستاني<sup>(٤)</sup>، ثم فتح الدين بن فتح الله الذي تولاها في شهر جمادى الأولى سنة ٨٠١ هـ.

وكان فتح الدين بن فتح الله يفتقر إلى الكفاءة الأدبية، إلا أنه كان على قدر كبير من الكفاءة الادارية والمهمات السياسية، وهذا ما

مكنه من أن يرتفع برتبة كتابة السر أكثر مما كانت عليه فأصبحت رتبته تفوق رتبة الوزارة.

وكان فتح الدين بن فتح الله يشغل وظيفة رئيس الأطباء في بيمارستان قلاوون، وكان قد نجح في أن يختص بالظاهر برقوق اختصاصاً كبيراً. فلما مات بدر الدين محمود الكلستاني قلده الظاهر برقوق وظيفة كتابة السر، فزاد اختصاصه به في الفترة القصيرة التي تبقت من سلطنته لدرجة أن جعله أحد الأوصياء على تركته<sup>(٥)</sup>.

وبعد وفاة برقوق نجح فتح الدين بن فتح الله في أن يحتفظ بكتابة السر في عهد ابنه فرج، واستطاع بما جبل عليه من مهارة وكياسة أن يتمكن منه أكثر من أبيه. وكانت العادة حين ذلك الوقت أن يجلس كاتب السر في مجلس السلطان تحت الوزير، فلما عظم تمكّن فتح الدين بن فتح الله من السلطان جلس فوق الوزير واستمر ذلك لمن بعده<sup>(٦)</sup>.

وهكذا يتضح لنا من هذه الدراسة المستمدة

(١) الخالدي: المقصد الرفيع، ورقة ١١٦ أ.

(٢) تقي الدين عبد الرحمن: التقييف، المخطوطة بمكتبة البودليان، ورقة ٥٩ ب، ٦٠ أ.

(٣) صبح الأعشى، ج ١، ص ١١٤ - ١١٨، ١١٨ - ١١٩ - الخطط، ج ٢، ص ٢١١ - المقصد الرفيع، ورقة ١٠١/١٠٥.

(٤) انظر: WIET: OP. Cit., No III, I V, V, VI —

(٥) هو فتح الدين بن فتح الله بن معتصم بن نفيس الاسرائيلي الداودي العناني التبريزي، ولد بنوهر سنة ٧٥٩ هـ، ثم هاجر الى القاهرة بعد ان سبقه في الهجرة اليها جده وعمه. ومن القاهرة تحول جده وعمه الى الاسلام، فأما عمه وكان يشتغل بالطب فقد نجح في أن يعين رئيساً للأطباء بيمارستان قلاوون، ولما توفي خلفه في هذه الوظيفة ابن اخيه فتح الله، وكان قد تحول الى الاسلام بعد هجرته الى القاهرة في عهد السلطان الناصر حسن-انظر:

- المقريزي: الخطط، ج ٢، ص ٦٢

- المقريزي: السلوك، تحقيق عاشور، ج ٣، ق ٢، ص ٩٣٦-٩٣٧

- WIET: OP. Cit., no VII

(٦) المقريزي: الخطط، ج ٢، ص ٢٢٦

فالقلقشندي الذي انتهى من تأليف كتابه  
«صبح الأعشى» في شهر شوال سنة ٨١٤ هـ  
يتحدث عن رتبته في زمانه بقوله:

[ورتبة صاحب ديوان الانشاء في زماننا أرفع  
رتبة، ومحلّه أعظم محل، إليه تلقى أسرار  
المملكة وخفاياها، وبرأيه يستضاء في  
مشكلاتها، وعلى تدبيره يعول في مهماتها، وإليه  
ترد المكاتبات وعنه تصدر، ومن ديوانه تكتب  
الولايات السلطانية كافة، ويقوم توقيعها على  
القصص في نفوذ الأوامر مقام توقيع السلطان،  
وجميع ما يعلم عليه السلطان من جليل وحقير في  
مزرته<sup>(١)</sup> حتى ما يكتب من ديوان الجيش من  
المناشير<sup>(٢)</sup>، وما يكتب من ديوان الوزارة وديوان  
الخاص وغيرهما من المربعات<sup>(٣)</sup> وغيرها، وليس  
لأحد من المتولين لهذه المناصب التعرّض لأخذ  
علامة سلطانية<sup>(٤)</sup> البتة، وناهيك بذلك رفعة

من متابعة تطور نظم الحكم، ومن متابعة سير  
الأحداث السياسية في الدولة المملوكية أن كتاب  
السّر قد تحقق لهم أعلى مراتب النفوذ في الدولة  
أثناء الفترة الأولى من عصر المماليك الجراكسة.  
فقد أصبح كاتب السّر صاحب المرتبة الأولى بين  
أصحاب الوظائف الديوانية بالدولة، كما أصبح  
صاحب المكانة الأولى في الدولة في حالة التمكن  
من السلطان والاختصاص به، كما كان أوحده  
الدين عبد الواحد، وفتح الدين بن فتح الله مع  
الظاهر برقوق. وقد ظلّ كتاب السّر محتفظين  
بهذه الرتبة طوال بقية عصر المماليك الجراكسة.

ولكي نتضح لنا آخر الأمر الصورة الكاملة  
لرتبة كاتب السّر ومكانته يجمل بنا أن ننقل الى  
القارئ ما ورد - في هذا الصدد - على لسان  
المؤرخين الذين اختصوا بتاريخ نظم الحكم في  
عصر المماليك الجراكسة.

(١) في العصر الفاطمي كانت المزرّة تعرف بالخريطة، والمزرّة والخريطة هي ما يعرف في مصطلحنا الحالي باسم «محفظة الأوراق». وكانت المزرّة تصنع من  
القماش المحرر الصافي ولها بطانة في صفة الكيس طولها ذراعين وثمان وعرضها ذراع وثلاث، ولها علاقة من الخيط يجمع بها فوهتها. وفي عصر المماليك  
استجذت وظيفة بديوان الانشاء عرف صاحبها بحامل المزرّة، أو خادم المزرّة، أو خازن المزرّة، وهو الذي كان يتقدم بالمزرّة الى السلطان ليوقع على ما  
بها من اوراق- انظر:

- الخطط، ج ٢، ص ٣٠٨ - المقصد الرفيع، ورقة ١١٩ - ١٢٠

٢- مفردا منشور، وهو في الأصل كل ما يصدر عن السلطان من مكاتبات لا تحتاج الى ختم كالمكاتبات الخاصة بالولاية ومنح الاقطاعات (عاشور: العصر  
المماليكي في مصر والشام، القاهرة ١٩٦٥، ص ٤٥٥) غير أن المناشير أصبحت في العصر المملوكي خاصة باقطاعات الأمراء والجنود، ولذلك  
أصبحت لا تصدر الا عن ديوان الجيش- انظر:

- STERN : Fatimid Decrees , London 1964 , p . 85 - 90

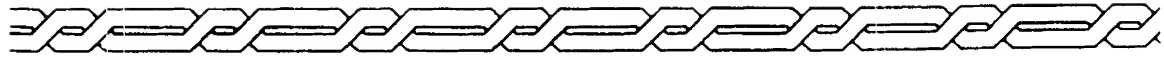
(٣) المربعات هي التي تصدر عن ديوان الجيش بالاقطاعات، وربما سميت بذلك لأنها كانت في قطع الربع - انظر صبح الأعشى، ج ٦، ص ٢١١  
(٤) العلامة السلطانية هي توقيع السلطان على كل ما يأمر به، وتوقيعه على ذلك لا يكون الا بقلم الطومار. انظر في هذا الصدد:-

- تقي الدين عبد الرحمن: التثقيف، ورقة ٨١ ب

- المقرئ: الخطط، ج ٢، ص ٢١١

- خليل بن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك، ص ١٠١ - ١٠٢.

- STERN : Op . Cit . , p . 157 - 159



وشرفاً باذخاً<sup>(١)</sup>].

حوزته بعد اطلاعه عليه<sup>(٥)</sup>].

\* \* \*

هذه هي المكانة التي تحققت لكاتب السّر في الدولة المملوكية وبخاصة في عصر المماليك الجراكسة، وهذه هي اختصاصاته التي جعلته الرجل الأول في الدولة بعد السلطان. وما يهمننا من إبراز هذه الاختصاصات - نظراً لأصله ذلك بالمرسوم موضوع التفسير - إنما هو ولايته على القضاة. فإليه كانت ترجع أمور القضاة ومشايخ العلم ونحوهم في سائر المملكة معصراً وشاماً، فهو الذي يحضي من أمورهم ما يجب ويشاور السلطان فيما لا بدّ من مشاورته فيه<sup>(٦)</sup>.

والمرسوم يقرر إبطال ما كان يتخذ ككتاب السّر بالديار المصرية على مناصب الحكم والقضاة. وظاهرة الرشوة وبذل المال من أجل الحصول على الوظائف وإن كانت ظاهرة قديمة شاعت في الدولة العباسية منذ منتصف القرن الثالث الهجري، وفي مصر الإسلامية منذ عصر الولاة، إلا أنها أخذت تتفشى في مصر الإسلامية وبخاصة في عصر المماليك الجراكسة ابتداء من سلطنة الظاهر برقوق (٧٨٤ هـ). فقد أصبحت الوظائف عادة تعطى لمن يبذل للخزانة السلطانية أكثر من غيره، وأصبح ذلك

وأما غرس الدين خليل بن شاهين الظاهري الذي كتب كتابه «زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والممالك» في عصر السلطان جقمق (٨٤٢ - ٨٥٧ هـ)<sup>(٢)</sup> فيتحدث عنها بقوله:

[وأما كتابة الانشاء فهي من مقومات الملك وقواعد المملكة وصاحبها المباشر لها في خدمة السلطان معدود من أكبر الأعضاء والأعوان، وقائم في اهتمام مقاصده واغراضه مقام الترجمان، فأنزل منه منزلة القلب واللسان من الانسان، فانه المطلع على الأسرار والمجتمع لديه خفايا الأخبار، المنتفع به في طريقي النفع والأضرار<sup>(٣)</sup>].

وأما الخالدي صاحب كتاب «المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الانشا» الذي كتبه بعد سنة ٨٥٧ هـ، أي في أوائل سلطنة الأشرف اينال<sup>(٤)</sup>، فيوجز لنا أهمية كاتب السّر في الدولة المملوكية في هذه الكلمات:

[وأسند إليه أمر الولايات والعزل وغالب أمور المملكة، ثم اتسع له مجال التدبير والتصرف إلى أن صار أمين المملكة ورأس أعيانها لا يضع الملك في أمر مملكته حرفاً إلا على ما يخرج من

(١) صبح الاعشى، ج ١، ص ١٠٢-١٠٣

(٢) زياده: المؤرخون في عصر القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة ١٩٤٩، ص ٢٤

(٣) زبدة كشف الممالك، ص ٩٩.

(٤) انظر في هذا الصدد: - WIET : Op . Cit , no XXVII , p . 34 -

(٥) المنصف الرفيع، ورقة ١١

(٦) انظر قبل ص ٦.

جميعها في مناصب القضاء على وجه التخصيص  
وفي الوظائف الدينية الأخرى<sup>(٣)</sup>.

وفيما يختص بكتاب السّر فإن معظمهم في  
عصر المماليك الجراكسة قد تولّوا الوظيفة عن  
طريق بذل المال. وأما الحالات القليلة التي لم  
تشر فيها المصادر عن تولي كتابة السّر عن هذا  
الطريق فانما ترجع إلى ما كان بين بعض كتّاب  
السّر وبعض السلاطين قبل أن يتولّوا عرش  
السلطنة من علاقة خاصة<sup>(٤)</sup>، أو أن البذل في  
بعض هذه الحالات انما كان يعتبر من قبيل الأمر  
الواقع، أو أنه لم يكن من قبيل الأمثلة الصارخة  
التي يستدعي الأمر التنويه بها.

لقد كان كاتب السّر، شأنه شأن بقية  
أصحاب الوظائف الديوانية الكبرى، يتقاضى  
راتباً شهرياً<sup>(٥)</sup>، غير أن هذا الراتب الشهري لم  
يكن من الضخامة بحيث يبرر بذل المال الكثير  
من أجل هذه الوظيفة أو بحيث يبرّر الثروات  
الضخمة التي ظهرت للكثيرين منهم مثل: فتح  
الدين بن فتح الله<sup>(٦)</sup>، وناصر الدين محمد بن

هو القاعدة وما عداه هو الاستثناء<sup>(١)</sup>. فلم  
يقتصر الظاهر برقوق على تناول الرشوة على  
تعيين الولاة، وانما تعداه إلى الوظائف الديوانية  
والدينية ونيابة الأقاليم بحيث أصبح لا يمكن  
التوصل الى شيء منها الا بالمال الجزيل<sup>(٢)</sup>.

ولم يعد يوجد بين تولي الوظائف بالرشوة  
وتوليها بالشراء سوى خطوة قصيرة ساعد على  
اجتيازها ما مرّت به الدولة المملوكية في أواخر  
القرن الثامن وأوائل القرن التاسع الهجري من  
سوء الحالة الاقتصادية واضطراب الحالة  
السياسية في عهد الناصر فرج الذي أصبحت  
الوظائف في عهده تباع وتشترى. وكلما ازدادت  
الحال الاقتصادية سوءاً بالبلاط على امتداد القرن  
التاسع الهجري كلما افحش السلاطين في طلب  
الأموال مقابل تولي الوظائف، حتى تطوّر الأمر  
فأصبح نوعاً من الالتزام. ومن الالتزام تفرعت  
مساوئ عديدة. كتوريث الوظائف إلى الأبناء  
حتى وإن كانوا لم يبلغوا سن الرشد، والاستنابة  
فيها واحداً عن الآخر. وقد تجلّت هذه المساوئ

(١) عن الرشوة كظاهرة قديمة شاعت في العالم الاسلامي منذ منتصف القرن الثالث الهجري، وعن تفشي هذه الظاهرة في عصر المماليك وبخاصة في عصر  
المماليك الجراكسة انظر الدراسة القيمة للزميل الأستاذ الدكتور احمد عبد الرازق احمد بعنوان «البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك - دراسة عن  
الرشوة»، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩ م.

(٢) المقرئ: إغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق زيادة والشبال، القاهرة ١٩٤٠م، ص ٤١

(٣) السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، ص ١٠٢

«TYAN, E : histoire de l'organisation judiciaire en pays d'islam , vol . II , p . 429 - 447

(٤) مثل العلاقة التي ربطت بين أوجده الدين عبد الواحد بالظاهر برقوق، ومحمد بن البارزي بالمؤيد شيخ، وابنه كمال الدين جقمق- انظر: WEIT  
Op . Cit , no , II , XI , XXVI .

(٥) لم تشر المصادر الى الراتب الشهري الذي كان يتقاضاه كاتب السّر، وإنما اشارت الى راتب الوزير الذي كان يبلغ مائتين وخمسين ديناراً بالإضافة الى ما  
يساويه من هبات عينية- انظر المقرئ: الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٦) السخاوي: الضوء اللامع، ج ١٠، رقم ٥٦٤- ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا، ج ٦، ص ١٦٧.



البارزي<sup>(١)</sup>، وعلم الدين داود بن الكوير<sup>(٢)</sup>،  
وبدر الدين محمد بن أحمد بن مزهر<sup>(٣)</sup>، وابنه أبو  
بكر محمد<sup>(٤)</sup>، (الذي صدر هذا المرسوم  
موضوع التفسير بسفارتة) وحفيده بدر الدين  
محمد<sup>(٥)</sup>.

فهذه الثروات الضخمة التي تركها بعضهم  
تفسر تهافتهم على السعي في وظيفة كتابة السّر  
والبذل عنها، فقد كانوا يعوّضون ما يدفعونه  
أضعافاً مضاعفة. وطريقهم إلى ذلك تناول  
الرشوة عن كل ما يصدر عن ديوان الانشاء من  
مراسيم وتواقيع التولية لجميع الوظائف، وعلى  
الأخص تواقيع القضاة، وعن القصص التي  
ترفع إليهم أو للسلطان للنظر فيها أو في غيرها مما  
يتعلّق بمصالح الرعية. وكان السلطان الذي  
يحمل إليه ما يبذلونه من أموال يعرف كيف كانوا  
يعوّضون ما يحملونه إليه.

فابن أبياس يمدنا بنص فريد يوضح لنا كيف  
كان السلطان يشارك كتاب السّر في جمع هذه  
الأموال، فيقول عن السلطان الغوري:

[وكان يكسل عن علامة المراسيم فتعطل  
أعمال الناس بسبب ذلك حتى كانت تشتري

العلامة (السلطانية) العتيقة بأشرفي (أي الدينار-  
الذي سلك باسم الأشرف قانصوه الغوري) حتى  
تلتصق على المرسوم لأجل قضاء الحوائج<sup>(٦)</sup>].

وإذا ما تتبعنا تراجم كتاب السّر في عصر  
المماليك الجراكسة فإنه يندر بنا أن نجد ترجمة  
منها خلت من اتهام صاحبها، ببذل المال في تولي  
منصبه<sup>(٧)</sup>. غير أننا نكتفي - في هذا الصدد -  
بذكر هذا المثل الصارخ الذي يكفي وحده  
للدلالة على أن كتابة السّر لم يعد يتولاها أحد  
منذ أيام الظاهر برقوق إلا ببذل المال.

فبعد أن توفي كاتب السّر بدر الدين محمد بن  
فضل الله في شوال سنة ٧٩٦هـ وهو بدمشق في  
صحبة السلطان الظاهر برقوق وقع الاختيار على  
بدر الدين محمود الكلستاني ليخلفه في كتابة  
السّر بالديار المصرية. وقد لعبت المقادير دوراً  
في تعيينه في هذا المنصب، إذ بينما السلطان  
بحلب ورد عليه كتاب من تيمورلنك باللغة  
الفارسية، ولم يستطع كاتب السّر بدر الدين  
قراءته، فبحثوا عمّن يقرأه فلم يجدوا سوى  
الكلستاني الذي استطاع أن يقرأه كما أجاد في  
كتابة جوابه. ولذلك ما ان أدركت الوفاة بدر

(١) السخاوي: الضوء اللامع، ج ٩، رقم ٣٥٠

(٢) ابن تغري بردي: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٤٨٥-٤٨٦

(٣) السخاوي: الضوء اللامع، ج ٩، رقم ١٠٨- ابن حجر: إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبش، ج ٣، ص ٤٣١-٤٣٢

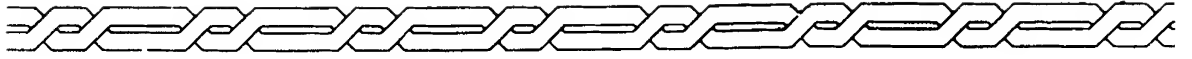
(٤) ابن أبياس، بدائع الزهور، طبعة استانبول، ج ٣، ص ٢٤٩-٢٥٠

(٥) نفس المصدر السابق والطبعة والجزء، ص ٤٤٢-٤٤٣

(٦) بدائع الزهور: طبعة بولاق، ج ٣، ص ٦١.

(٧) انظر في هذا الصدد: - WIET: Op. Cit.

- احمد عبد الرازق: المرجع السابق، ملحق رقم ٢ (الوظائف الديوانية)



الدين محمد بن فضل الله بدمشق حتى رشحته برفوق ليخلفه. وعلى الرغم من ان السلطان لمس كفاءة الكلستاني، وعلى الرغم من بلاغته لا في اللغة العربية فحسب، وإنما في اللغتين التركية والفارسية كذلك، وعلى الرغم أيضاً من أنه كان رجلاً صوفياً لا يملك قوت يومه، فإن تعيينه في كتابة السر اقترن ببذل المال. فقد أصر برفوق على أن يأخذ منه ما تعود أن يأخذه ممن يتولى هذه الوظيفة، ولما لم يكن الكلستاني يملك من هذا المبلغ الدرهم الواحد فقد قام محبوه بدفعه لبرقوق نيابة عنه. ومن المفارقات العجيبة أيضاً أن الكلستاني الرجل الصوفي ما لبث بعد أن تولى كتابة السر أن ترك لبس أرباب الأقلام ولبس لبس أرباب السيوف وتمنطق بالسيف<sup>(١)</sup>.

هذا وتفيض المصادر المعاصرة بالأمثلة التي توضح مدى ولاية كتاب السر على القضاة مثال ذلك ما يرويه المؤرخ ابن تغري بردي نقلاً عن كاتب السر كمال الدين محمد بن البارزي أثناء ولايته كتابة السر للمرة الثالثة في عهد السلطان جقمق. فيقول في ختام ترجمته لأحد القضاة:

[قلت والشيء بالشيء يذكر وهو أنني اجتمعت مرة بالقاضي كمال الدين بن البارزي كاتب السر الشريف بالديار المصرية، رحمه الله

تعالى، فدفع إلي كتاباً من بعض أهل غزة ممن هو في هذه المقولة. وهو يقول فيه: يا مولانا المملوك منذ عزل من الوظيفة الفلانية بغزة خاطره مكسور والمسؤول من صدقات المخدم أن يوليه قضاء الشافعية بغزة فإن لم يكن قضاء الحنفية فإن لم يكن فقضاء المالكية، والا فقضاء الحنابلة: فكتبت على حاشية الكتاب بخطي فإن لم يكن فمشاعلي ملك الأمراء<sup>(٢)</sup>].

والمقريزي يذكر لنا مقالاً ثانياً. فيذكر أنه في أثناء ولاية كاتب السر كريم الدين بن عبد الكريم بن كاتب المناخ في عهد السلطان برسبای<sup>(٣)</sup>، استقر عز الدين عبد العزيز بن علي ابن المقر البغدادي في قضاء الحنابلة بدمشق وخلع عليه من بيت كاتب السر، ولم يعهد قضاة القضاة أن يخلع عليهم إلا من السلطان. إلا أنه يذكر أيضاً أن كريم الدين أعاد لكتابة السر بعض ما كان من رسومها لوفور حرمة واستبداده، وكان مع ذلك قد انحط جانب القضاة والفقهاء<sup>(٤)</sup>.

ويروى لنا مجير الدين الحنبلي مؤرخ القدس مثلاً ثالثاً. ففي سنة ٨٨٩ هـ وردت مكاتبة زين الدين بن مزهر (أبو بكر محمد بن بدر الدين محمد بن أحمد بن مزهر الذي صدر المرسوم

(١) ابن حجر: إنباء الغمر، المخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس، القسم الغولي، رقم ١٦٠١، ورقة ١٥٨ ب- ١٥٩ (سقط هذا النص من النسخة التي

حققها الدكتور حسن حبش، انظر ج ١، ص ٤٧٦، ج ٢، ص ٤٢، ٨٨ - ٩٠)

- بدر الدين العيني: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، المخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس القسم العربي رقم ١٥٤٤، ورقة ٣٣-٣٤.

(٢) النجوم الزاهرة، طبعة كاليفورنيا، ج ٦، ص ١٦٣-١٦٤ (أي مشاعلي نائب غزة)

(٣) انظر: WIET: Op. Cit., no XXI, p. 26 - 29 (تولى كتابة السر من شوال ٨٣٥ هـ، إلى ٢٧ محرم ٨٣٦ هـ).

(٤) المقريزي: السلوك، تحقيق عاشور، ج ٤، ق ٢، ص ٨٧٣



موضوع الدراسة (بسفارته) إلى الأمير قانصوه  
اليحياوي نائب الشام وإلى القضاة الثلاث  
الشافعي والحنفي والمالكي بالقدس الشريف  
يعلمهم أنه بلغه أن القاضي زين الدين عبد  
الباسط الحنبلي بالقدس الشريف يعتمد أموراً لا  
تليق بمن يتولى هذا المنصب، بل تسقط  
العدالة. وسألهم في الكشف عليه وتحرير أمره  
واعادة الجواب بحقيقة حاله من غير مراعاة  
ليراجع في أمره المسمع الشريفة ليرتب على كل  
شيء مقتضاه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وأما مناصب الحكم والقضاء التي وردت  
الإشارة إليها من المرسوم السالف الذكر  
فالمقصود بها أفراد الجهاز القضائي الذي كان  
يتبع كل قاضي قضاء وهم: نواب القضاة،  
وموقعو الأحكام (كتاب الأحكام)، والوكلاء،  
والشهود، والنقباء. وسرى أن هؤلاء جميعاً  
كانوا لا يتولون وظائفهم من قبل قاضي القضاة  
الذي يتبعونه إلا ببذل المال له، ثم يعرضون ما  
يبذلونه بتعاطي الرشوة على الأحكام من أفراد  
الرعية.

فالنواب هم الذين كانوا ينوبون عن كل  
قاضي من القضاة الأربع في مباشرة القضاء  
والحكم بين الناس في عاصمة النيابة (أو

المملكة) وفي جميع المعاملات التابعة لها. وفي كل  
نيابة من النيابات، ما عدا نيابة الاسكندرية التي  
كانت تنفرد بوضع خاص، كان يوجد قضاة  
القضاة الأربع الذين كان يتقدمهم قاضي قضاة  
الشافعية. وأما نيابة الاسكندرية فكان يوجد بها  
ثلاث قضاة للقضاة يتقدمهم قاضي قضاة المالكية  
ثم يليه قاضي قضاة الشافعية وقاضي قضاة  
الحنفية<sup>(٢)</sup>.

وحتى عهد السلطان الظاهر بيبرس كان  
القضاء في مصر، ما عدا الاسكندرية، على  
مذهب الامام الشافعي، ولذلك لم يكن يتولى  
القضاء بها الا قاضي قضاة الشافعية، ثم استقر  
الأمر في عهد هذا السلطان على تعيين قضاة  
قضاة للمذاهب الثلاث الأخرى، غير أنه  
احتفظ لقاضي قضاة الشافعية بالصدارة عليهم  
وبالنظر على الأوقاف والأحباس<sup>(٣)</sup>.

وفي شوال سنة ٦٧٨ هـ استقر الحال على أن  
يكون لقاضي قضاة الشافعية وحده حق تعيين  
نواب له في جميع أنحاء الديار المصرية، أي أن  
قضاة القضاة على المذاهب الثلاث الأخرى كان  
لهم حق تعيين نواب لهم في القاهرة  
والاسكندرية فقط لأن قضاءهم لم يكن يتجاوز  
هاتين المدينتين<sup>(٤)</sup>.

(١) الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج ٢، ص ٦٦٥ - ٦٦٧ (انتهى أمر هذا القاضي بعزله في شهر ربيع الآخر من السنة التالية وخروجه مخفياً من  
القدس بعد محن شديدة تعرض لها)

(٢) TYAN : Op . Cit . , p . 200 — 201

(٣) G - DEMOMBYNES : Op . Cit . , p . LXXVI

(٤) تاريخ ابن الفرات، ج ٧، ص ١٥٩.





ولم يكن قضاة القضاة الأربع في الديار المصرية وفي النيابة الشامية على قدم المساواة من حيث الرتبة. فقضاة القضاة الأربع في الديار المصرية وفي نيابة دمشق كان يصدر لكل منهم توقيع شريف في قطع النصف<sup>(١)</sup>، وفي بقية النيابة كان يصدر لكل منهم توقيع شريف في قطع الثلث<sup>(٢)</sup>، وأما نوابهم فقد كان كل قاضي قضاة هو الذي يصدر قرار تعيين من ينوب عنه في تولي القضاء.

ولا تسعفنا المصادر في تتبع أخبار قضاة القضاة الأربع ونوابهم على مستوى الدولة المملوكية كلها مصرًا وشامًا، لأنها لم تكن تهتم إلا بأخبارهم في القاهرة والفسطاط فقط باعتبارهما قاعدة الحكم، أو في عواصم النيابة الشامية الكبرى كدمشق وحلب في بعض الأحيان. غير أنه قياساً على ما أورده المصادر عن قضاة القضاة الأربع ونوابهم في القاهرة والفسطاط يمكننا أن نتصور الوضع العام للنظام القضائي في الدولة المملوكية مصرًا وشامًا.

فإذا ما تصفحنا مصادر العصر المملوكي يتضح لنا أن كثرة عدد نواب قضاة القضاة كانت مشكلة عانى السلاطين وأفراد الرعية منها كثيراً. بل إن المشكلة استعصت على الحل لأن قضاة القضاة الأربع كانوا يبيعون وظائف القضاء

لنوابهم أو يفرضون عليهم جعالة أو راتباً شهرياً حتى يعوضون ما كانوا يدفعونه لكتاب السر وللسلاطين من أموال في سبيل الفوز بوظائفهم. ولكن هؤلاء النواب بدورهم يعوضون ما يدفعونه لقضاة القضاة بتناول الرشوة على الأحكام.

فقد بذلت محاولات عديدة طوال العصر المملوكي للحد من نواب قضاة القضاة الأربع في القاهرة والفسطاط، غير أن جميع هذه المحاولات باءت بالفشل للسبب المتقدم ذكره.

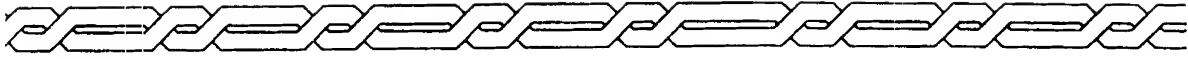
وقد قام الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرازق في كتابه القيم «البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك» بتتبع ظاهرة البذل في تولي وظائف القضاء التي أخذت تتفشى في مصر والشام منذ سنة ٧٧٩ هـ<sup>(٣)</sup>. إلا أنه مما يسترعي النظر في الاحصاء الدقيق الذي قام به عن حالات البذل في هذا الصدد أن عهد السلطان قايتباي الذي امتد من سنة ٨٧٢ هـ حتى سنة ٩٠١ هـ لا نجد فيه الا خمس حالات فقط، اثنتان منها في دمشق في سنتي ٨٨٤ هـ و٨٩١ هـ، وواحد في حلب في سنة ٨٨٢ هـ، واثنان في القدس في سنتي ٨٧٨ هـ و٨٩٢ هـ. وهي كلها حالات غير صارخة، فضلاً عن أن المصادر التي تحدثت عنها لم تذكر أنها تمت عن طريق السلطان<sup>(٤)</sup>.

(١) تقي الدين عبد الرحمن: التثقيف، ورقة ٧٤ ب.

(٢) المصدر السابق، ورقة ٧٥ ب.

(٣) انظر الفصل الخامس (الوظائف الدينية والبذل والبرطلة) ص ٩٧ وما يليها، وكذلك الملحق رقم ٣.

(٤) انظر المرجع السابق، ص ١١٣، ١١٥، ١١٦.



وفي الحقيقة كان قايتباي رجل دولة بكل ما تحمل هذه الكلمة من معنى . وقد حاول جهد طاقته معالجة مشكلات عصره غير أن عوامل الانهيار التي سرت في كيان الدولة كانت أقوى منه . ومن هذه المشكلات التي تصدى لمعالجتها في حزم ما آل إليه القضاء من فساد .

ففي السنة الأولى من سلطنته عزل قاضي قضاة الشافعية بدر الدين أبي السعادات البلقيني ورفض جميع العروض من الراغبين في شغل هذه الوظيفة لأنه تطلب - كما يقول ابن تغري بردي - قاضياً يوليه من غير رشوة<sup>(١)</sup> .

وفي السنة التالية قبض على علاء الدين بن الصابوني قاضي قضاة الشافعية بدمشق وناظر جيشها أيضاً لأنه كان يباشر الوظائف وهو مقيم بالقاهرة، ويعلق على ذلك ابن تغري بردي بقوله: انه لم يعلم قط أن يكون قاضي دمشق وناظر جيشها مقيماً بالقاهرة ونوابه بدمشق . وقد ضرب ابن الصابوني ضرباً مبرحاً بين يدي السلطان، ثم أقام في الترسيم أشهراً صرف بعدها بعد أن التزم بحمل مائة ألف دينار عقاباً له<sup>(٢)</sup> .

وفي سنة ٨٧٩ هـ أمر بالقبض على نواب قاضي القضاة الشافعي وعلى جماعة من الجباة ووكل بهم لعمل الحساب عن الأوقاف التي تحت

نظر قاضي القضاة الشافعي فاستمروا في الترسيم بسبب ذلك نحواً من ثلاث سنين<sup>(٣)</sup> .

وفي شهر رجب من سنة ٨٨٦ هـ عزل كاتب السر أبو بكر محمد بن مزهر (الذي صدر فيه المرسوم موضوع التفسير بسفارته) عن وظيفته، وكذلك عزل قاضي القضاة الشافعي وقاضي القضاة المالكي . لأنه وقف وهو في مجلس السلطان يدافع عن القاضيين المذكورين عندما سألهما السلطان عن سبب تأخر الفصل في إحدى القضايا الهامة . وقد أقام كاتب السر في داره مدة معزولاً إلى أن سعى بعض الأمراء بينه وبين السلطان ليعود إلى وظيفته<sup>(٤)</sup> .

ويكفي أن نردد عن قايتباي ما ذكره السيوطي عنه :

[وفي سيرته الجميلة أنه لم يول بمصر صاحب وظيفة دينية كالقضاء والمشايخ والمدرسين إلا أصلح الموجودين لها بعد طول روية وتمهل بحيث تستمر الوظيفة شاغرة الأشهر العديدة، ولم يول قاضياً ولا شيخاً بمال قط<sup>(٥)</sup> .]

وفي الحقيقة ان تولي القضاة بالبذل وان كان يتصل بظاهرة الرشوة التي تفشت في الأحوال الاقتصادية لمصر والشام في هذه الفتن، الا أنه يرجع أيضاً إلى ضالة مرتبات قضاة القضاة إذا ما

(١) حوادث الدهور، ص ٥٣٣ .

(٢) احمد عبد الرازق: المرجع السابق، ص ١١٣ (نقلا عن حوادث الدهور لابن تغري بردي، وقضاة دمشق لابن طولون).

(٣) ابن اياس: بدائع الزهور، طبعة بولاق، ج ٢، ص ٢٤٤ .

(٤) ابن اياس: المصدر السابق، طبعة استانبول، ج ٣، ص ١٧٨ - ١٧٩ .

(٥) تاريخ الخلفاء، ص ٢٠٧ .

ومن هؤلاء جلال الدين البلقيني الذي تولى قضاء الشافعية مرتين وتوفي سنة ٨٢٤ هـ<sup>(٣)</sup>. وولي الدين أبو زرعة أحمد بن العراقي الذي تولى هذه الوظيفة ست مرات وتوفي سنة ٨٢٥ هـ، وقد عرف عنه في ولاياته الست القضاء أنه لم يكن يقبل شفاعة لأمر في حكم<sup>(٤)</sup>. ومن هؤلاء أيضاً جلال الدين المحلي الذي اشترط على السلطان جقمق عندما طلبه في سنة ٨٥٣ هـ لتولي قضاء الشافعية ألا يتكلم في الأوقاف ولا يولي قضاة الريف<sup>(٥)</sup>. وقاضي القضاة القاياتي الذين يذكر السخاوي في ترجمته له أنه لم يدخل تحت اللعنة لكونه لم يبذل شيئاً<sup>(٦)</sup>.

وأما عن محاولات سلاطين المماليك الحد من عدد نواب القضاة في القاهرة والفسطاط فهي كثيرة على امتداد العصر المملوكي، فقد تعددت في سنوات ٧٣١، ٧٣٨، ٧٩٤، ٨١٩، ٨٢١، ٨٢٣، ٨٢٦، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣٣، ٨٣٥، ٨٤٠، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٩٤، ٩١٩ هـ<sup>(٧)</sup>. وبهنا ونحن بصدد تفسير هذا

قورنت بمرتبات كبار رجال الدولة من الأمراء وأصحاب الوظائف الديوانية الكبرى كالوزير وكتب السر، فالأمراء كانوا يمنحون الاقطاعات التي كانت تغل عليهم دخلاً وبيعاً جعلهم يعيشون سادة للبلاد. والوزير - على سبيل المثال - كان راتبه الشهري مائتين وخمسين ديناراً، بالإضافة الى ما يساويه هبات عينية<sup>(١)</sup>. وأما مرتب قاضي القضاة فلم يكن يتجاوز خمسين ديناراً، بالإضافة الى ما كان يتقرر لبعضهم من رواتب في أوقاف المدارس التي كانوا يعينون للنظر عليها أو للتدريس بها. ولما كان ذلك لا يكفيهم فانهم مدّوا أيديهم إلى أموال الأوقاف، ومن ثم شنعت القالة فيهم، كما زاد الطمع في أموالهم وارتفع الثمن الذي كان يؤخذ منهم مقابل توليهم وظائف القضاء<sup>(٢)</sup>.

ولكن على الرغم من هذه الصورة السيئة لحالة القضاة زمن المماليك الجراكسة، فقد وجد منهم من باشر القضاء في عفة ونزاهة وأثنى عليه المعاصرون، وخلّد التاريخ ذكراهم الطيبة.

(١) المقرئزي: الخطط، ج ٢، ص ٢٢٤.

(٢) TYAN : Op . Cit . , vol . II , p . 510- G- DEMOMBYNES : Op . Cit . , p . CXVI .

(٣) ابن تغري بردي: المنهل الصافي، طبعة فيت WIET ، رقم ١٧٨ .

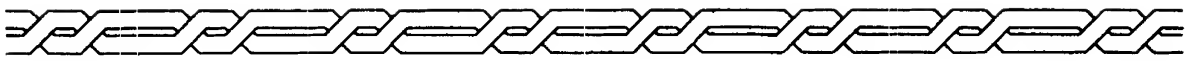
WIET : Les biographies du Manhal safi , le caire , 1932 , no 178

(٤) المرجع السابق، رقم ١٣٨١- السخاوي: الضوء اللامع، ج ٤، رقم ٣٠١

(٥) ابن تغري بردي: حوادث الدهور، ص ٤٦ - ٤٧- السخاوي: التبر المسبوك، ص ٢٦٣ .

(٦) السخاوي: التبر المسبوك، ص ١٦٥ .

(٧) لقد سقطت من هذه المحاولات التي عددها الدكتور احمد عبد الرازق (المرجع السابق، ص ١٠٧-١٠٩) تلك التي حدثت في عهد السلطان قايتباي في سنة ٨٩٤ هـ. وأما عن آخر هذه المحاولات وهي التي حدثت في سنة ٩١٩ هـ. فقد بلغ عدد نواب القضاة في القاهرة والفسطاط نحواً من ثلاثماية نائب، مما اضطر السلطان الغوري أن يلزم القضاة بالتخفيف منهم، فاستقر الرأي على الاكتفاء بمائة نائب فقط، أربعين للشافعي، وثلاثين للحنفي، وعشرين للمالكي، وعشرة للحنبلي، كما اشترط على قضاة القضاة الأربع ألا يولوا أحداً من النواب الا بإذنه.



المرسوم تلك المحاولة التي حدثت في سنة ٨٩٤هـ، أي في عهد السلطان قايتباي. ففي شهر محرم من تلك السنة، لما طلع قضاة القضاة الأربع إلى القلعة للتهنئة رسم السلطان يعرض نواب الشافعية ونواب الحنفية وكلمهم كلاماً مزعجاً وأمر بإبطال جماعة منهم. كما أمر بالتحجير عليهم في الأحكام الشرعية وألا يسجنوا الخصم إلا بإذن من قاضي القضاة الشافعي وقاضي القضاة الحنفي. وقد عمّ هذا الأمر سائر النواب<sup>(١)</sup>.

وبجانب نواب القضاة كان يوجد موقعو الأحكام، وهؤلاء كانوا بمثابة كتّاب الأحكام في زماننا. وموقعو الأحكام ونواب القضاة هم الذين وردت الإشارة إليهم في بداية المرسوم تحت صيغة واحدة وهي «مناصب الحكم والقضاة». كما وردت الإشارة إليهم في نهاية المرسوم تحت عبارة «ومن اعتمد ذلك كان معزولاً من وظيفة القضاء ولا يحل له بعد ذلك تعاطي الأحكام الشرعية ولا العقود الحكمية». فالنواب هم الذين يصدر عن الأحكام الشرعية وموقعو الأحكام هم الذين يقومون بتوثيق العقود الحكمية، أي العقود التي تثبت فيها أحكام القضاة وتوثق. وكان موقعو الأحكام من كثرة العدد ومن سوء السمعة لدرجة أن المصادر

المعاصرة وصفتهم بأبشع الأوصاف<sup>(٢)</sup>.

وفيما عدا النواب وموقعو الأحكام الذين أشار إليهم المرسوم السابق الذكر فانه يوجد من يتكسب من الاشتغال بأعمال التقاضي بين الناس كالوكلاء والشهود والنقباء.

فالوكلاء هم الذين كان يوكلهم المتقاضون للتكلم باسمهم والدفاع عنهم، وهم بمثابة المحامين في زماننا. والشهود هم الذين كانوا يعرضون أنفسهم للشهادة لصالح المتخاصمين وكانوا يجلسون في حوانيت خاصة بهم. والنقباء هم الذين كانوا يقومون باحضار الخصام من بيوتهم أمام القضاة ويقفون على ابواب القضاة لتنظيم طريقة التقاضي<sup>(٣)</sup>.

فقد حاول ابن خلدون عندما تولى قضاء المالكية للمرة الثانية في ١٠ رمضان سنة ٨٠١هـ أن يمنع من عرف من الشهود بسوء السيرة من الادلاء بالشهادة، فأمر بعرضهم عليه ليختبر حال كل منهم، فمن عرف بسوء السيرة منعه، ومن عرف بحسن السيرة ابقاه. غير أن من منع منهم ما لبث أن أعيد بشفاعات الأكابر أو بعد أن انفصل ابن خلدون عن القضاء في ١٠ محرم سنة ٨٠٣هـ. فقد راح ضحية مكيدة دبرها ضده أعوانه من الشهود والنواب الذين شهروا به وتآمروا مع المتآمرين عليه<sup>(٤)</sup>.

(١) ابن اياس: بدائع الزهور، طبعة بولاق، ج ٢، ص ٢٥٥.

(٢) TYAN : Op . Cit . , II , 402 - 405

(٣) عن الوكلاء والشهود والنقباء انظر المرجع السابق والصفحات.

(٤) المقرئزي: السلوك، تحقيق عاشور، ج ٣، ص ١٠٢٧. - ابن حجر: إنباء الغمر، تحقيق حسن حبشي، ج ٢، ص ١٧٦. - العيني: عقد الجمان،

المخطوطة بالمكتبة الاهلية بباريس، القسم العربي، رقم ١٥٤٤، ورقة ١٤ أ

وقد سبقه في تولي كتابة السّر أبوه بدر الدين، ثم أخوه جلال الدين، كما خلفه فيها ابنه بدر الدين، وابنه الثاني كمال الدين، ثم ابنه بدر الدين للمرة الثانية الى أن عزل منها في سنة ٩٠٦هـ. وباستقراء تاريخ افراد هذه الأسرة اثناء توليهم هذه الوظيفة الهامة على امتداد قرن من الزمان تقريباً نجد انه اقترن بالبذل وبالارتشاء وجميع الثروات الضخمة.

فرأس هذه العائلة بدر الدين محمد كان مباشر بديوان الانشاء بدمشق عندما كان الأمير شيخ نائباً لدمشق، ولما جاء الأمير شيخ الى القاهرة واعتلى عرش السلطنة كان بدر الدين محمد أحد الدماشقة الكثيرين الذين جاءوا في صحبته. وفي شوال سنة ٨٢٣هـ عين بدر الدين محمد نائباً لكاتب السر، وظل يشغل هذه الوظيفة الى أن عين في ١٨ جمادى الثانية سنة ٨٢٨هـ كاتباً للسّر. وقد استمر في كتابة السّر حتى ادركته الوفاة في اواخر جمادى الثانية سنة ٨٣٢هـ<sup>(٥)</sup>. وفي ترجمته له يتهمه السخاوي بالشرة في جمع المال، وفي هذا يقول:

[إنه كان من الشره في جمع المال على حالة قبيحة لا يبالي بما أخذ ولا من اين أخذ مع الشح والبعد عن جميع العلوم العقلية والنقلية.]<sup>(٦)</sup>

وفي سنة ٨٤٠هـ اشتدت القالة على الوكلاء، فاستدعى السلطان قضاة القضاة الأربع الى مجلس الحكم وأمرهم أن يبطلوا الوكلاء من ابوابهم، فامثل قضاة القضاة الى أمره ولكن الأمر سرعان ما عاد كما كان عليه<sup>(١)</sup>.

وأما النقباء فيروي لنا ابن اياس هذا الخبر عنهم: «ففي شهر رجب سنة ٨٩١هـ رسم السلطان قايتباي على لسان كاتب السّر ابن مزهر (الذي صدر المرسوم موضوع الدراسة بسفارته) بأن يجمع رؤوس النواب<sup>(٢)</sup> والنقباء ويكتب عليهم قسايم بأنهم لا يأخذوا من الأخصام اذا طلبوا من ابوابهم أكثر من نصفين فضة<sup>(٣)</sup> لكل نقيب، فجمعهم كاتب السّر وكتب عليهم قسايم بذلك، فأقام هذا الأمر مدة يسيرة ثم عادوا لما كانوا عليه»<sup>(٤)</sup>.

وأخيراً يبقى تفسير ما ورد في نهاية المرسوم من أنه صدر بسفارة المقر الزين بن مزهر صاحب ديوان الانشاء الشريف بالديار المصرية. فالزین بن مزهر هو ابو بكر محمد بن بدر الدين محمد بن أحمد بن مزهر الدمشقي الذي تولى كتابة السّر من ٦ ذي القعدة سنة ٨٦٦هـ حتى وفاته في ٣ رمضان سنة ٨٩٣هـ.

(١) ابن حجر: انباء الغمر، طبعة حكومة الهند، الجزء الثامن، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م، ص ٤١٨-٤١٩.

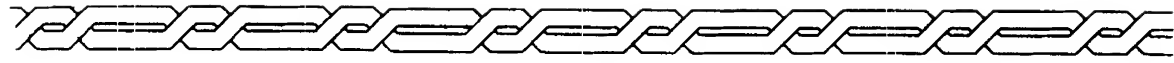
(٢) عندما سأل السلطان في سنة ٨٤٠هـ قاضي قضاة الشافعية عن عدد نوابه أجاب انهم بلغوا الأربعين، الا أنهم يعملون كل اثنين في نوبة. ويفهم من هذا النص أن أحدهم كان يرأس النوبة - انظر: السلوك: تحقيق عاشور، ج ٤، ص ١٠٠٣ - انباء الغمر، طبعة حكومة الهند، الجزء الثامن، ص ٤١٩.

(٣) اي نصف درهم فضة.

(٤) بدائع الزهور: طبعة استانبول، ج ٣، ص ٢٢٣.

(٥) انظر: WIET: Les secretares de la chancellerie, no XVII, p. 24.

(٦) الضوء اللامع، ج ٢٩، رقم ١٠٨.



ويؤيده في ذلك شيخه ابن حجر الذي يذكر أن ابن مزهر ركز جهده في تحصيل المال لما عين كاتباً للسّر وانه بالغ في ذلك لدرجة ان تركته قدرت عند وفاته بمائتي الف دينار<sup>(١)</sup>.

ولكي يكون للسلطان نصيب الأسد من هذه التركة الضخمة فانه خلع في ٩ رجب على ابنه جلال الدين أحمد خلفاً له، وكان له من العمر نحواً من خمسة عشر سنة، مع الزامه بأن يحمل الى الخزانة تسعين الف دينار أو مائة الف دينار على قول آخر<sup>(٢)</sup>. ونظراً لصغر جلال الدين وعدم قدرته على القيام بمهام هذه الوظيفة، فقد عين السلطان أحد موقعي الدّست نائباً له. غير ان السلطان كان يفكر منذ اليوم لولايته في البحث عن خلف له، وما أن وقع اختياره على من يخلفه حتى قام بعزل جلال الدين في ١٥ ذي الحجة من نفس العام<sup>(٣)</sup>.

وأما ابو بكر محمد فقد بدأ حياة الوظائف بتوليته في سنة ٨٥٧هـ نظر الاصطبلات السلطانية وفي سنة ٨٦٠هـ أضيف اليه نظر الجوالي، ثم

ترك هاتين الوظيفتين ليتولى نظر الجيش، ومنها انتقل الى كتابة السّر في ٦ ذي القعدة سنة ٨٦٦هـ. وقد طالت سنوات شغله لهذه الوظيفة حتى ادركته الوفاة في ٣ رمضان ٨٩٣هـ<sup>(٤)</sup>.

هذا ويروي لنا ابن اياس عنه ما يشين سمعته فهو الذي سعى للقاضي السعدي في ان يلي قضاء الحنابلة، وكان السعدي شاباً لم يظهر البياض بلمته<sup>(٥)</sup>. وهو الذي عزله السلطان في سنة ٨٨٦هـ كما سبق ان ذكرنا لقيامه في الدفاع عن قاضي القضاة الشافعي وقاضي القضاة المالكي عندما سألهما السلطان عن سبب تأخر الفصل في احدى القضايا الهامة. الا ان السلطان ما لبث أن رضي عنه واعاده الى وظيفته بعد ثمانية عشر يوماً وبعد أن قدم له - على رأي المعاصرين - مالأً له صورة<sup>(٦)</sup>. وعن طريقه بطل ما كان قد أمر به السلطان في سنة ٨٩١هـ بتحديد ما يأخذه النقباء الذين يقفون بأبواب القضاة من الأخصام عندما يطلبونهم من بيوتهم<sup>(٧)</sup>. وأخيراً فإن أبرز ما يشهد على ارتشائه

(١) انباء الغمر: تحقيق حسن حبشي، ج ٣، ص ٤٣١ - ٤٣٢

(٢) نفس المصدر السابق والجزء والصفحات.

(٣) WIET : Op . Cit . , no XVIII , p . 24 - 25 .

(٤) عن ترجمة حياته انظر ابن اياس: بدائع الزهور، طبعة استانبول، ج ٢٣ ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٥) بدائع الزهور، طبعة بولاق، ج ٢، ص ١٣٠ - ٣٨ - ٣٧ - WIET : Op . Cit . , no XXXII , p .

(٦) انظر قبل: هذا ويقصد بالمال الذي له صورة العملات الذهبية الأوروبية التي كانت قد تدفقت على اسواق مصر والشام منذ مطلع القرن التاسع الهجري. وقد غلب التعامل بهذه العملات بسبب مساوئ عملة البلاد الذهبية. وهذه العملات الذهبية الأوروبية كانت تعرف جميعها باسم واحد، وهو الدينار المشخص (أي الذي ننش على أحد وجهيه صورة شخص، هو عادة الامبراطور أو الملك أو دوج احد الجمهوريات الايطالية). الا أن كل عملة ذهبية أوروبية كان لها اسمها الخاص كالدينار البندقي نسبة الى البندقية، والدينار الافرنجي أو الأفلوري نسبة الى فلورنسا، والدينار الأيوبي نسبة الى جنوة. انظر في هذا الصدد أحمد دراج: ايضاحات جديدة عن التحول في تجارة البحر الاحمر، العدد الخاص بالمحاضرات العامة التي القيت بالجمعية التاريخية المصرية في الموسم الثقافي ١٩٦٧ - ١٩٦٨ م، ص ٢١٧ - ٢١٩.

(٧) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٢٢٣

٩٠٥هـ، فقد تغير السلطان عليه وأمر بالقبض عليه وسجنه. وقد ظل مسجوناً الى ان شفع له الأمير الكبير جان بلاط، وكان زوج أخته، وضمه عند السلطان، فتسلمه منه على مال قرر عليه<sup>(٤)</sup>. وعندما قبض عليه عين السلطان أخاه كمال الدين محمد عوضاً عنه في كتابة السر<sup>(٥)</sup>.

غير أنه لما تولى زوج أخته الأمير الكبير جان بلاط عرش السلطنة خلفاً للظاهر أبي سعيد قانصوه أعاده في شهر ذي الحجة في نفس السنة الى كتابة السر بعد ان عزل أخاه كمال الدين محمد منها<sup>(٦)</sup>. الا انه بدلاً من أن يرعوي بعد هذه المحن التي حلت به ازداد طيشه وازداد ظلمه للناس. ففي الشهر الذي عاد فيه الى منصبه اشتد الأمر على الناس بسبب المصادرات وقاسى اعيان الناس بسبب ذلك كثيراً. وكان هو المتكلم في أمر هذه المصادرات، إذ كان يريد ان يدبر الأموال لصهره السلطان جان بلاط<sup>(٧)</sup>. الا ان السلطان ما لبث أن تغير عليه في شهر ربيع الآخر من السنة التالية وأمر بالقبض عليه وعلى حاشيته وسجنه بسجن العرقانة الرهيب بالقلعة، بل وضربه بنفسه ضرباً مبرحاً غير مرة. وذلك ان بدر الدين لما صادر الناس أظهر

هو تلك الثروة الضخمة التي تركها عند وفاته.

فبعد بضعة أيام من وفاة أبي بكر محمد خلع السلطان على ابنه بدر الدين محمد وفرزه في كتابة السر، ولم يكن قد بلغ الثلاثين من عمره. وكان السلطان محتفلاً به ليستخلص منه. على قول ابن اياس- أموال أبيه<sup>(١)</sup>. وكان بدر الدين محمد قد عرف من قبل، بفضل مكانة ابيه، طريق الوظائف الديوانية الكبرى. فشغل في سنة ٨٧٦هـ، وكان في سن السادسة عشرة، نظر ديوان الخواص الشريفة وظل محتفظاً بها حتى شهر ربيع الأول سنة ٨٨٠هـ. كما شغل بعد ذلك وظيفة محتسب القاهرة الى أن صرف منها في سنة ٨٩١هـ بعد أن ثار عليه العامة والمماليك بسبب ازدياد اسعار الحاجيات كاللحم والخبز والجبن وقصدوا حرق بيته<sup>(٢)</sup>.

وفي اثناء توليه كتابة السر تعرض لمحتنين: الأولى على يد السلطان الناصر محمد بن قايتباي في شهر رجب سنة ٩٠٢هـ. فقد أمر بسجنه، وظل بدر الدين محمد اياماً في السجن حتى اورد من المال بعض ما قرر عليه ثم عاد الى وظيفته<sup>(٣)</sup>. والثانية كانت على يد السلطان الظاهر أبو سعيد قانصوه في «رجب سنة

(١) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٢٥٠

(٢) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٢٢٨

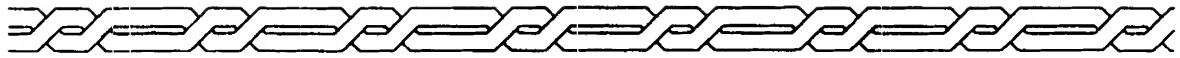
(٣) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٣٣٤ - ٣٤٥.

(٤) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٤١٩، ٤٢١ - ٤٢٢، ٤٢٨. WIET : Op . Cit . , no XXXIII , p . 38 - 39 .

(٥) انظر: - WIET : Op . Cit . , no XXXIV , p . 39 .

(٦) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٤٣١

(٧) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٤٣٣



من العسف والظلم ما دفع الناس الى كثرة  
الدعاء على السلطان، ولما خشي السلطان تغير  
الناس عليه انقلب على بدر الدين فقبض عليه  
وقرر عليه اموالاً كثيرة يردها للناس. غير أن  
القدر شاء له أن ينجو ايضاً من هذه المحنة ففي  
شهر جمادى الآخرة من نفس العام خُلع جان  
بلاط وتولى السلطنة بعده طومان باي فافرج  
عنه. وقد قدر لبدر الدين محمد ان يعيش الى ان

توفي قبيل سقوط الدولة المملوكية بقليل<sup>(١)</sup>.

وهكذا يتضح من تاريخ افراد هذه العائلة  
الذين تولوا وظيفة كتابة السر أن أصابع الاتهام  
تشير الى ابي بكر بن مزهر الذي صدر هذا  
المرسوم موضوع الدراسة بسفارته

د. أحمد السيد دراج

---

(١) ابن اياس: نفس المصدر والطبعة والجزء، ص ٤٤٢-٤٤٣.



## المصادر والمراجع

- ١ - ابن اياس: بدائع الزهور في وقائع الدهور، طبعة بولاق، وطبعة استانبول.
- ٢ - ابن تغري بردي: النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، طبعة دار الكتب المصرية، وطبعة كاليفورنيا.
- ٣ - ابن تغري بردي: منتخبات من حوادث الدهور، طبعة كاليفورنيا.
- ٤ - ابن حجر العسقلاني: إنباء الغمر بأنباء العمر، تحقيق حسن حبشي، طبعة القاهرة وطبعة حكومة الهند.
- إنباء الغمر بأنباء العمر، المخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس، القسم العربي، رقم ١٦٠١ و ١٦٠٢.
- ٥ - ابن الفرات: تاريخ الدول والملوك، طبعة بيروت ١٩٣٦ - ١٩٤٢.
- ٦ - احمد دراج: ايضا حات جديدة عن التحول في تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجري، العدد الخاص بالمحاضرات العامة بالجمعية التاريخية المصرية، الموسم الثقافي ١٩٦٧ - ١٩٦٨.
- ٧ - احمد عبد الرازق احمد: البذل والبرطلة زمن سلاطين المماليك - دراسة عن الرشوة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٩.
- ٨ - تقي الدين عبد الرحمن: التثقيف، المخطوطة بمكتبة البودليان.
- ٩ - الجهشيارى: الوزراء والكتاب، طبعة القاهرة ١٩٣٨ م
- ١٠ - بدر الدين العيني: عقد الجمان في تاريخ اهل الزمان، المخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس، القسم العربي، رقم ١٥٤٤.
- ١١ - حسن الباشا: الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية، القاهرة ١٩٦٦
- ١٢ - السبكي: معيد النعم ومبيد النقم، طبعة لندن ١٩٠٨
- ١٣ - السخاوي: التبر المسبوك في الذيل على السلوك، طبعة القاهرة.
- ١٤ - السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، طبعة القاهرة.
- ١٥ - السيوطي: حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، طبعة القاهرة
- ١٦ - السيوطي: تاريخ الخلفاء أمراء المؤمنين، طبعة القاهرة.
- ١٧ - سعيد عبد الفتاح عاشور: العصر المماليكي في مصر الشام، طبعة القاهرة.
- ١٨ - الخالدي: المقصد الرفيع المنشأ الهادي لديوان الإنشاء، المخطوطة بالمكتبة الأهلية بباريس القسم العربي رقم ٤٤٣٩
- ١٩ - خليل بن شاهين الظاهري: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، طبعة باريس
- ٢٠ - الفلقشندي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، طبعة دار الكتب المصرية
- ٢١ - مجير الدين الحنبلي: الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، طبعة القاهرة.
- ٢٢ - محمد مصطفى زيادة: المؤرخون في مصر في القرن الخامس عشر الميلادي، القاهرة ١٩٤٩.
- ٢٣ - المقرئزي: المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار، طبعة بولاق.
- ٢٤ - المقرئزي: السلوك لمعرفة دول الملوك، ج ١، ٢ تحقيق الدكتور زيادة، ج ٣، ٤ تحقيق الدكتور عاشور.
- ٢٥ - المقرئزي: اغاثة الأمة بكشف الغمة، تحقيق الدكتور زيادة، والدكتور الشيال، القاهرة ١٩٤٠.
- ٢٦ - Gaudeferoy - Demombynes: La Syrie à l'époque des Mamlouks, Paris 1923.
- ٢٧ - POPPER, W: Egypt and Syria under the circassian sultans (1342-1465. A. D.). California 1955



- STERN, S. M: Falimid decrees. Original documents from the fatimid chancery, London 1964 - ٢٨
- TYAN, E: Histoire de l'organisation judiciaire en pays d'Islam, 2 vol., Paris 1935-1943 - ٢٩
- VANBERCHEN-OPPENHEIM: Inschriften aus Syrien. Mesopotamien und Klein-asien, in Beiträge zur Assyriologie, vol III, Leipzig, 1909 - ٣٠
- VIET, G: Les secretares de la chancellerie en Egypt sous les Mamlouks, circassiens, Paris 1923. - ٣١
- WIET, G: Les biographies du Manhal Safi, Le Caire 1932 - ٣٢

